مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية
The Observer Journal for Social Sciences Studies
المجلد: (2)
العدد: (01)
2022

قضايا معاصرة للأسرة الجزائرية

Contemporary issues for the Algerian family

د/ علية سماح * أد/ بن ققة سعاد د/ علي شريف حورية [3]
1 جامعة محمد خيضر بسكرة ، samah.alia@univ-biskra.dz
[2] جامعة محمد خيضر بسكرة ، samah.alia@univ-biskra.dz
[3] جامعة محمد بوضياف مسيلة ،houria.alicherif@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام :	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/05/30	2021/06/02	2022/01/01

الملخص:

عرفت الأسرة الجزائرية في الآونة الأخيرة العديد من المشكلات بالرغم من إعادة النظر في قانون الأسرة لسنة 1984 والذي تمخض عنه قانون الأسرة المعدل سنة 2005 ، اعتقادا من المسؤولين ومختلف الباحثين والمطالبين بمراجعة قانون الأسرة أن مشاكل الأسرة ترجع بالأساس الى المنظومة القانونية التي لم تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجديدة للمرأة .

لذا ستتطرق صفحات هذا المقال الى أحد مشكلات الأسرة الجزائرية المعاصرة آلا وهما العنف بمختلف أشكاله وظاهرة الخلع.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الجزائرية ،قانون الأسرة ، المشكلات

Abstract :

The Algerian family has recently experienced many problems despite a review of the Family Law of 1984, which resulted in the amended Family Law in 2005, believing from officials and various researchers and those calling for a review of family law that family problems are mainly due to the legal system that did not take into account the new characteristics of women.

Therefore, the pages of this article will address one of the problems of the contemporary Algerian family: violence in all its forms and the phenomenon of dislocation

Keywords: The Algerian family, family law, problems

*- المؤلف المرسل: **علية سماح** ، الايميل:samah.alia@univ-biskra.dz

1- مقدمة :

عرفت الأسرة الجزائرية جملة من التغيرات البنائية والوظيفية، فمن أسرة ممتدة الى نووية، كما فقدت العديد من وظائفها واسندت لمؤسسات اجتماعية أخرى خلقها المجتمع حفاظا على التوازن والاستقرار الاجتماعي .

كما ادت التغيرات العالمية بشكل عام والتغيرات الداخلية خاصة الى تغير مكانة وأدوار أفراد الأسرة لتتسع أو تضيق، وقد أخذت هذه الصورة أكثر وضوحا في دور ومكانة المرأة سواء كانت زوجة أو أما أو أختا.

لقد تغيرت وضعية المرأة الجزائرية الى الأحسن بفضل تعليمها وعملها ومشاركتها في الحياة العامة وحتى السياسية منها.بالرغم من المستوى الذي وصلت اليه إلا ان هذا لم يمنع من ظهور وميلاد مشكلات للأسرة الجزائرية مست المرأة بشكل مباشر ، وهي عديدة وكثيرة من بينها ظاهرة العنف بمختلف أشكاله والخلع.

هذا ما ستتطرق له صفحات هذا المقال بشيء من التفصيل

1-2 مفهوم الأسرة:

1-2-1- تعريف الأسرة:

عرف أوجبرن الأسرة بأنها:" رابطة اجتماعية دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده أو مع أطفاله، أو زوجة مع أطفالها، كما يشير الى أن الأسرة قد تكون أكبر شمول من الأخرى، فتشمل أفراد آخرين كالأجداد والأحفاد، وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال"(الصديقي، 1997، ص ص 53-54.)

أما محمود حسن فيعرفها بأنها:" جماعة ذات تنظيم داخلي خاص، كما أنها وحدة في التنظيم العام للمجتمع، وعلى حين أننا لا نستطيع أن نبدأ بدراسة بعض مظاهر التنظيم الداخلي للأسرة، إلا أن العلاقات التي تتميز بها، والعمليات التي تجرى فيها لا يمكن فهمها، إلا إذا اعتبرناها انعكاسا لموقف الأسرة كجزء متفاعل في مجتمع معين، والتنظيم الداخلي للأسرة يعتبر الانتشار نسبي للأسرة الزواجية أو الأسرة المركبة في نظام مظهرها، وفي ديناميكية العلاقات الداخلية، ونلاحظ أن الاكتفاء الذاتي الذي تتمتع به الأسرة الزواجية يحدد بدرجة كبيرة حق الأقارب في التدخل في الشؤون الخاصة بالأسرة"(حسن،، 1981، ص25)

إذن فالأسرة هي وحدة اجتماعية قائمة على أطر شرعية وقانونية، تنظم العلاقة ما بين الزوجين، وتقوم بوظائف مختلفة من اجتماعية الى نفسية الى بيولوجية...الخ، لتحفظ بذلك بقاء واستمرار وجود المجتمع، وكل ما يحويه من منظومة قيمية، بغض النظر عن مدى تغيرها وفقا للمراحل التاريخية المختلفة

1-2-2- أهداف التنشئة الاجتماعية :تتمثل أهداف التنشئة الاجتماعية في النقاط التالية:

-تحويل الوليد البشري من كائن عاجز تمام العجز إلى كائن اجتماعي قادر على التفاعل، وهذا لا يتم إلا من خلال الاحتكاك الثقافي والاجتماعي بالآخرين. (الصديقي، 2001، ص ص 35-36)

تعليم الطفل مهارات تتفق مع ظروف مجتمعه، التي تمكنه من أن يصبح عضوا في المجتمع قادرا على الاعتماد على نفسه في كسب العيش.

تلقين الطفل تراث المجتمع وثقافته وقيمه وعاداته وتقاليده وأنماط المعيشة الخاصة به .

تعليم الطفل ضبط السلوك وأداء الأدوار الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل مع الآخرين بنجاح.

غرس مستوى الطموح في نفس الفرد، الذي على أساسه تبدأ أمنيات ورغبات المستقبل في الظهور، ويقصد بالطموح تلك الأهداف التي نضعها لأنفسنا، ونسعى لتحقيقها للوصول إلى ما نتطلع إليه .

إدماج نظام القيم في ذات الفرد وما يترتب عليها من ميكانيزمات سيكولوجية تعمل على تلقائية السلوك وضبطه .

تحقيق عملية الضبط الاجتماعي بالنسبة للمجتمع بشكل عام، بما في ذلك الامتثال لقواعده وقيمه، والذي لا يتم إلا من خلال تبني الفرد لقيم الجماعة.(البليليري،1997، ص 201)

2 – المجتمع الجزائري (التطوروالخصائص) :

إن نظام القيم في أي مجتمع إنساني هو أحد المركبات الأساسية المكونة له، والتي تمنحه خصوصية معينة تميزه في كل مكوناته الاجتماعية والبنائية الوظيفية، ومن خلاله تتبلور الملامح السلوكية لأفراده وجماعاته، لذا فالقيم الاجتماعية تشير بشكل عام إلى تلك الزمرة أو القائمة المكونة من " المبادئ والمعايير التي يضعها مجتمع ما في ضوء تراكم

خبرات، تتكون نتيجة عمليات انتقاء جماعية، يصطلح عليها أفراد المجتمع لتنظيم العلاقات بينهم، كما أنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء مستهديا بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد بالتالي المرغوب فيه وغير المرغوب فيه.(صالح، 2004، ص202).

في هذا المجال أكدت دراسة لعائشة عبد السلام وآخرون' بأن المجتمع الجزائري قد عرف بعد الاستقلال قيم جديدة انعكست على ثقافة الأفراد أثرت في مختلف مجالات حياتهم، مما أدى إلى تغير في سلوكهم الإنجابي، هذا ما انعكس على تطور البنية الأسرية مثل تقلص الأسرة الممتدة، انتشار الأسر النووية، تراجع سن الزواج بالنسبة للجنسين، انخفاض حجم الأسرة، إلى جانب تغير مفهوم الزواج.(عبد السلام وآخرون،2009، ص1).

في دراسة للعالم السوسيولوجي الجزائري" العدي الهواري" حول تحولات المجتمع الجزائري سنة 1999 التي أقر من خلالها أن المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري عرفت تحولات كبيرة من فترة العشرينات إلى التسعينات فيما يقارب 70 سنة، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج سواء كعملية أو كنسق. (عرعور، 2010، ص 137).

كما أكدت دراسات أخرى عن المجتمع الجزائري أن أهم القيم وأكثرها بروزا في توجيه سلوكات الفرد في مختلف جماعاته الاجتماعية تتمثل في " الإيمان بالقدر المفرط والمفتوح، التوجيه السلوكي للبشر وما يعرف " المشيئة القدرية"، أو كما وصفه بالمكتوب، وفق " مصطفى بوتفنوشت" بمعنى أن الفرد الجزائري ينسب كل ما حدث أو يقع له وفي مختلف المواقف الحياتية واليومية وقضاياه المتعددة الإيجابية أو السلبية الصادرة عنه بوعي وبرمجة وتخطيط أو دون ذلك كله، والتي تحدث لغيره في الواقع الاجتماعي أو أي سلوك يقوم به هذا الأخير في علاقاته بغيره من بني جنسه، أو مع كل الموجودات في هذا الوجود" كالمرض، الحوادث، إنجاب إناث أو ذكور، خسارة في تجارة أو فشل مشروع...الخ إلى القدر وتخطيطه أي " المكتوب وهذا يعني أن الفرد الجزائري يعتقد أن كل ذلك وكل شيء مسطر سلفا.(عرعور، 2010، ص ص 137-138).

بالنسبة للقيمة الأكثر تواترا في المجتمع الجزائري وتعتبر من الموجهات المميزة له والأساسية في توجيه وبلورة السلوك الفردي والجماعي، تتمثل في قيمة النيف أو الشرف التي رصدها العالمان " مصطفى بوتفنوشت" و" ابن خلدون" عادة ما يستعمل تلك القيمة من طرف الفرد الجزائري وفق بوتفنوشت –في "عدم ترك الغير للتلاعب به أو مخادعته. (Boutfnouchet.1985.p50M

كما تنشط روح الجماعة في المجتمع الجزائري جنبا الى جنب وبالتساند مع قيمة النيف أو الشرف، إذ تشير تلك القيمة عادة الى ضرورة خضوع الفرد بكل إرادته، مراميه، مصالحه ووسائله الى ما تريده الجماعة وما ترمي الى تحقيقه من خلال تجمعها وفقا لما لها من وسائل وآليات مجتمعية لتحقيق تلك الأهداف والمصالح من خلال هؤلاء، وبالتالي الحرص بالدرجة الأولى على بقاء الجماعة الأسرية في حالة من التماسك، وإن كان ذلك على حساب رضا الوحدات البنائية الأساسية له، وخاصة الزوج والزوجة. (Boutfnouchet 1985.p53)

يرى الباحث الجزائري" مصطفى بوتفنوشت" وكذا بيار بورديو" أن القيم الاجتماعية الجزائرية تعزز سلطة وسيطرة الذكر، التي من خلالها يفرض على المرأة بالعنف دور المطابق مع التمجيد والتعظيم الجماعة.

فيما يخص بنية الأسرة الجزائرية توصلت دراسة قام بها ثلة من الباحثين في علم الاجتماع حول " واقع الأسرة الجزائرية" والتي انطلقت من إحصائيات 1998 المقدمة من طرف الديوان الوطني الجزائري للإحصاء، أكدت بأن 81 % من سكان الجزائر هم أسر نووية وشبه نووية في الحضر، كما في الريف في مقابل الأسرة الممتدة والمركبة، وهذا نتيجة لتأثير فلسفة النمط الحياتي الجديد. (بومخلوف وآخرون، 2008، ص 124)

كما اختلف الزواج في العائلة الجزائرية المعاصرة عن نمط الزواج القديم، يكمن ذلك في عملية الاختيار، وكذا سن الزواج، ففي الماضي كان الاختيار يعود الى العائلة فقط، أما حاليا فالشاب أو الشابة يفضلان الاختيار الحر. بمعنى الاختيار الفردي القائم على التفاهم المتبادل والتجانس والعاطفة، لكن رغم هذا فإن الاختيار للزواج مازال خاضعا للتقاليد السائدة في المجتمع، ويظهر هذا من خلال ترسيخ مفهوم أكبر للشرف. ونتيجة لهذا التناقض والاختلاف حدث صراع بين الآباء والأبناء حيث لا يتوفر الحوار المفتوح بين أفراد العائلة (بوتفنوشت ،1984، ص 53).

كما توصلت إلى نفس النتيجة دراسة حول القيم في المجتمع الجزائري للدكتور" طاهر محمد بوشلوش" في الفترة الممتدة ما بين 1967-1999، حيث خلصت إلى أن هناك تحولا عميقا في هذا المجال، حيث أجابت الأغلبية الساحقة من أفراد العينة بالرفض المطلق لاختيار الآباء أو الأقارب لشريك الحياة، كما يفضلون الزواج الخارجي المبني على الحب والتفاهم خلافا لعادات وتقاليد الأجيال السابقة، كما يميلون إلى تبني قيما سلوكية وتربوية ذات طابع ديمقراطي يدعم الأساليب الحديثة في توجيه الأبناء القائمة على أساس

الحوار والتفاهم والإقناع بدلا من التسلط، كل ذلك يتم في إطار القيم الأصيلة للمجتمع الجزائري الذي يستمد قيمه الروحية والأخلاقية من معالم الدين الإسلامي الحنيف.(طاهر بوشلوش،2008 ص496).

من بين سمات المجتمع الجزائري التي تغيرت حديثا ظاهرة الزواج المبكر وخاصة عند الفتاة بهدف ضمان الحماية والسترة، وبالنسبة للفتى كان بهدف تقوية مركزه الاجتماعي، لكن نتيجة لتغير المعطيات داخل المجتمع الجزائري والمتمثلة في التعليم والحراك الاجتماعي وخروج المرأة للعمل، ظهر شكل جديد من الزواج وهو الزواج الخارجي الذي تعدى نطاق العائلة، وساهم في تكثيف شبكة العلاقات الاجتماعية إلى جانب تأخر سن الزواج، وهذا نتيجة اتجاه الشباب نحو التعليم، وتحقيق استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية.(بلخيري،2008- 2009، ص 126).

3- العنف كأحد مشكلات الأسرة الجزائرية المعاصرة:

3-1- العنف (التعريف- الأشكال):

3-1-1-تعريف العنف

3-1-2-1-التعريف اللغوي للعنف:

العنف في اللغة العربية: مأخوذ من الجذر (ع–ن–ف)، ويعرف" ابن منظور" العنف في لسان العرب كما يلي: "العنف هو الخرق بالأمروقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره... وإعتنف الأمر بعنف وبشدة والخرق والجهل والحمق والعنيف الذي لا يحسن الركوب وليس له رفق بركوب الخيل، وفي الحديث الشريف:(إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله)، وهي بهذا نشير إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة، القسوة، التوبيخ، واللوم والتفزيع "(حويتي، 2003، ص ص 236-237)

3-1-2-2-التعريف الاصطلاحي للعنف:

أ- من الناحية النفسية:

عند علماء السلوك يعني العنف "نمط من أنماط السلوك الذي ينبع عن حالة إحباط مصحوب بعلامات التوتر ويحتوي على نية سيئة إلحاق ضرر مادي ومعنوي لكائن حي أو بديل عن كائن حي"(حجازي،2000، ص 225)

*أما "ميرز" "MERZ " فيعرفه بأنه سلوك يؤدي إلى إيقاع الأذى بالآخرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(بدران، د ت، ص 247)، يركز "ميرز" على أن العنف سلوك مؤذي للآخرين، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن العنف سلوك عدواني تجاه الأخر أو للفرد نفسه، ناتج عن اضطراب نفسي واختلالات في الشخصية.

ب- من الناحية القانونية:

يعرفه " بول كولنج" بأنه استخدام غير شرعي وغير قانوني للقوة أو التهديد بهدف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين(المرجع السابق)، يشير هذا التعريف إلى أن العنف هو استخدام القوة بطرق غير شرعية لإلحاق الأذى بالآخرين.

وهو أيضا استخدام الضغط أو القوة استخدامًا غير مشروع وغير مطابق للقانون من نشأته، التأثير على الأفراد والجماعات، وقد يستخدم بمعنى الإكراه ومنه تنشأ الفرض وتنتشر العلاقات العدوانية في المجتمع بمعنى أن هذا التعريف يشر إلى العنف فعل مكره يؤثر في الأفراد والجماعات وهو ضد القانون.

هو القوة المادية والإرغام البدني، أو الإكراه البدني واستعمال القوة بغير، حق ويشير اللفظ إلى كل ماهو شديد وغير عادل وبالغ الغلظة.

من خلال التعاريف نجد أن العنف من الناحية القانونية يعتبر سلوكًا مخالفًا للقانون وضرورة تطبيق العقوبة على مرتكبيه لأنه يستخدم طرق غير مشروعة تتنافى وتخالف قيم ومعايير المجتمع.

ج- من الناحية الاجتماعية:

يعرفه "مصطفى حجازي" على أنه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع والآخرين، حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي وحين ترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته، صاحب التعريف ركز على أن العنف هي اللغة الأخيرة في التخاطب للوصول بصوته نتيجة الفشل.

أما " دينستين" فيعرفه بأنه استخدم وسائل القوة والقهر والتهديد بهدف تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة تماما إذ يؤكد دينستين أن العنف هو استخدام القوة والتهديد والضرر للأشخاص والممتلكات.

في حين يعرفه " إيسنارد" " HESNARD" بأنه نتاج مأزق علائقي بحيث يعيب التذمر ذات الشخص في نفس الوقت الذي ينصب فيه على الأخر لا بإرادته، قد تشكل العدوانية

طريقة معينة للدخول في علاقة مع الأخر(البهي، سعد، 1999، ص353)، ونجد " إيسنارد" يؤكد على أن العنف من خلال تعريفه نتاج مأزق علائقي.

من خلال ما سبق، نستطيع القول أن العنف من الناحية الاجتماعية هو سلوك لا اجتماعي .

3-1-2-أشكال العنف:

من بين أشكال العنف، من حيث كونه وسيلة، ما يلي:

العنف الجسدي: هو سلوك موجه نحو الذات أو الآخرين لإحداث أذى وضرر للآخرين باستعمال الضرب أو الدفع أو شد الشعر والعض (نصر الله، 2002، ص 220)

أ- **العنف اللفظي:** وسيلة العنف هنا هي الكلام ويهدف إلى التعدي على حقوق الآخرين بإيذائهم عن طريق الألفاظ السيئة، وهو عادة ما يسبق العنف الجسدي.

ب- **العنف الدلالي أو الرمزي:** يسمى عند علماء النفس بالعنف التسلطي، وذلك للقدرة التي يتمتع بها الفرد مصدر العنف، وتتمثل في استخدام طرق تعبيرية أو رمزية تحدث نتائج نفسية وعقلية واجتماعية لدى الشخص الممارس عليه العنف، وهو يمثل التعبير بطرق غير لفظية كاحتقار الآخرين أو الامتناع عن النظر إليهم (الخليدي وآخرون، 1997، ص 185)

3-2--تعريف العنف ضد المرأة:

عرفت الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنه:" أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه ، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".(منظمة الصحة العالمية ، 09 أذار/مارس 2021

3-2-1-الصور المختلفة للعنف ضد المرأة:

حسب مصدر مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الجزائر ومن خلال مخطط إحصائيات النساء المعنفات في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2017 و2018 نجد أن عددهن الإجمالي لسنة 2017 وصل الى 2014 حالة، 70 حالة لسنة 2018، أما بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2019 وصل العدد الى 26 حالة، ويتصدر الاعتداء الجسدي كل أشكال العنف حيث وصل سنة 2018 الى 6693 حالة، أما لسنة 2019 وصل العدد الى 897 حالة. أما بالنسبة لفاعل العنف فقد تصدر الأجانب بمعنى من لا تربطهم صلة قرابة

بالمرأة المعنفة والذي تصدر المرتبة الأولى لسنة 2018- 2019 ب 4393 حالة لسنة 2018 أما لسنة 2019 1837 حالة، أما الزوج فيحتل المرتبة الثانية ب 2280 حالة لسنة 2018 و 942 حالة لسنة 2019

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، على الرابط التالي: www.cneidffe.gov.dz)

أ-العنف المنزلي:

لا يزال العنف داخل الأسرة يشكل المظهر الأكثر انتشار للعنف الذي يمارس ضد النساء و الفتيات ولا ينظر الى العنف المنزلي على أنه مشكلة تبرر التدخل القانوني ما لم يتسبب في جرح خطير، و نتيجة لذلك تتحمل الضحايا هذا العنف في صمت و تبقى معظم حالته طي الكتمان

وكشفت دراسة استقصائية وطنية بشأن العنف ضد المرأة أجرتها الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في عام 2006 عن أن 9.4 في المائة من النساء الجزائريات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 19 و64 عاما تعرضن في حالات كثيرة أو يوميا للعنف البدني داخل الأسرة، وأن 21.4 في المائة منهن خضعن بصورة منتظمة لتهديدات بالعنف البدني والنفسي. وخلصت الدراسة الاستقصائية أيضا الى أن الاغتصاب الزوجي والأشكال الأخرى الايذاء الجنسي لا تزال قائمة . حيث أقرت نسبة 10.9 بالمائة من النساء بأنهن تعرضن أكثر من مرة لممارسة علاقات جنسية قسرية بضغط من شركائهن الحميمين. وعلى الرغم من أن العنف المنزلي يتجاوز حدود الطبقة المجتمعية والمستوى التعليمي، فإن النساء الفقيرات أو الحاصلات على مستوى بسيط من التعليم هن أكثر عرضة للعنف. وقد تبين أن الأرامل والمنفصلات أو المطلقات يقعن عرضة للعنف بدرجة أشد لأنهن محرومات في كثير من الأحيان من الدعم الأسري أو المجتمعي ويعشن في أوضاع حرجة. ويعد الأزواج أو الشركاء الحميميون أساسا المرتكبون الرئيسيون لذلك يليهم أفراد آخرون من الأسرة بما فيهم الآباء والأشقاء والأصهار.

ب-التحرش الجنسي:

سلم المسؤولون الحكوميون ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال بأن التحرش الجنسي شائع في المؤسسات التعليمية والتدريبية، وسلطوا الضوء على الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لمكافحة هذه الظاهرة ومن بين هذه الخطوات اعتماد حكم وارد في قانون العقوبات في عام 2004 ينص على تجريم التحرش الجنسي على أساس إساءة استخدام

السلطة، الى جانب ما قامت به اللجنة الوطنية للنساء العاملات من تخصيص خط هاتفي مجاني لإسداء المشورة للضحايا.(الأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة أسبابه وعواقبه)

3-2-2-أسباب العنف ضد المرأة:

أرجعت البروفيسورة سامية العمودي مؤسسة مبادرة التمكين الصحي بكلية الطب في جامعة الملك عبد العزيز أسباب العنف ضد المرأة الى العوامل التالية:

أ-طبيعة المجتمع الذكوري: تمثل في الاعتقاد السائد بأن للرجل الحق في ملكية المرأة سواء كانت زوجة أو ابنة أو أختا، وله الحق حتى في ضربها.

ب-الطريقة الخاطئة في التنشئة الاجتماعية: هناك أخطاء متوارثة لسنوات طويلة حول التشريعات السماوية والتعليمات الدينية، أعطت للوالدين الحق في التربية بكل الطرق العنيفة

ج-طبيعة المعاملة الزوجية: عندما تذهب المرأة الى بيت زوجها يتكرر معها نفس السيناريو التي عاشتها في بيت أهلها، وقد يكون أكثر عنفا.

د-تربية المعنفين: فأحيانا المرأة تكون هي السبب، ليس لأنها ترغب في التعنيف، بل بسبب التربية الضعيفة والتنشئة على أنها مخلوق ضعيف وعليها أن تتقبل كل صور التعنيف التي تتعرض لها دون مقاومة (خوجة، تعنيف المرأة... آثار صحية ونفسية واجتماعية ، على الرابط التالي: Aawsat.com)

بالإضافة الى هذه الأسباب نجد أن المنظومة التشريعية القانونية في الجزائر قد ساهمت بشكل كبير في ترسيخ ونشر ثقافة العنف، من جهة أخرى كذلك عمل قانون الأسرة في الجزائر لسنة 2005 في زيادة انتشار كل من قضايا النسب والخلع وارتفاع ظاهرة الطلاق.

4-الخلع كأحد مشكلات الأسرة الجزائرية المعاصرة:

4-1-تعريف الخلع وأركانه :

4-1-1- تعريف الخلع:

الخلع في اصطلاح الفقهاء يعني " إزالة الزوجية بلفظ الخلع أو ما في معناه مقابل عوض تدفعه الزوجة لزوجها" وعرفه المالكية بأنه الطلاق بعوض، وهو عقد معاوضة على البضع تملك به الزوجة نفسها ويملك به الزوج العوض"(بن شويخ، 2012، ص265).

4-1-2- أركان الخلع:

- ملتزم العوض بمعنى الشخص الذي يلتزم المال سواء كانت زوجة أو غيرها، ويشترط في المختلعة أم تكون محلا للطلاق وأهلا للتبرع بأن تكون بالغة، عاقلة راشدة، غير محجور عليها وأن تكون راضية غير مكرهة عليه عالمة بمعنى الخلع، عليه فإنه في حالة استعمال الزوج لبعض الأساليب التي تدفع الزوجة الى المخالعة فلها الحق في استرداد المال.

-البضع الذي يملك الزوج الاستمتاع به، وهو بضع الزوجة، فإذا طلقها طلقة بائنة زال ملكه فلا يصح الخلع.

-العوض: هو المال الذي يبذل للزوج في مقابل العصمة، ويشترط فيه أن يكون مالا حلالا ظاهرا يصح الانتفاع به.

-الزوج: يشترط فيه أن يكون أهلا لإيقاع الطلاق.

-الصيغة: يشترط المالكية ثلاث شروط كالآتي:

أن تكون لفظا بأن ينطق بكلمة دالة على الطلاق سواء كان صريحا أو كتابة.

أن يكون القبول في المجلس إلا إذا علقه الزوج بالأداء أو الاقباض فانه لا يشترط القبول في المجلس.

أن يكون بين الايجاب والقبول توافق في المال.(بن شويخ، 2012، ص 266)

4-2-1- الخلع في قانون الأسرة الجزائري:

نص كل من القانون رقم 11/84 والأمر 02/05 المعدل له والمتعلقين بقانون الأسرة على مشروعية الخلع، بالرغم من اختلافهما حول كونه رخصة أو حق، حيث اعتبر القانون 11/84الخلع رخصة للزوجة تلجأ له لكن بموافقة زوجها مقابل عوض تدفعه له.

في حين وافق الأمر 02/05 القانون 11/84 في جواز الخلع إلا أنه ارتقى به من كونه رخصة للزوجة يتوقف على رضائية الزوج الى حق أصيل، وذلك ما أثبته نص المادة 54 يجوز للزوجة دون موافقة زوجها أن تخالع نفسها مقابل مبلغ مادي، وإذا لم يتفقا على مقداره، يتدخل القاضي لتحديده بما لا يتجاوز صداق المثل وقت صدور الحكم(عماري، 2015، ص 108)

4-2-2-ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري:

إن ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري ترجع الى جملة من العوامل الداخلية المتمثلة في أزمة السكن والاحتياج المادي، وميلاد قانون الأسرة لسنة 2005 ، الى جانب تغير ثقافة

المجتمع الجزائري على مستوى النسق الأسري ، وخروج المرأة للعمل الذي دفعها الى المطالبة بحقوقها أو على الأقل تعي مجال حقوقها وواجباتها.

من جهة أخرى أكسبها وجودها الاجتماعي هذا كيان آخر، حيث أصبحت تتمتع بنصيب من الحرية خاصة على صعيد الاختيار الفردي لحل مشكلات الحياة الزوجية، والتي كانت سابقا من مسؤوليات رب الأسرة فقط، الى جانب ذلك تقلصت الى حد ما حدة السلطة الذكورية التي كانت ممارسة سابقا على المرأة، كزوجة، أو كبنت.

كما يرجع انتشار ظاهرة الخلع الى عوامل خارجية كظهور منظمات نسوية تطالب بحقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في ظل الاهتمام العالمي بحقوقها، بالإضافة الى مصادقة الدولة الجزائرية على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المناشدة لحقوق المرأة

أدى ميلاد القانون الأسري لسنة 2005 الى بروز فكر اجتماعي يؤكد على أن هذا القانون يعزز ويحفظ حقوق المرأة وقد انتهى مسار تهميشها ولها الحق الكامل في رفض تسلط وسلطة الرجل، هذا ما أدى بالمرأة الى حل الرابطة الزوجية بالخلع، والذي جاء في هذا القانون حافظا لحقوق المرأة باعتباره حق أكثر من كونه رخصة وفقا للقانون السابق.

كل هذه العوامل أدت الى بروز القيم الفردية في المجتمع بصورة عامة، وميل المرأة الى المطالبة والحفاظ على كل حقوقها، و اتخاذها للخلع أحد الحلول للمشكلات الزوجية.

خاتمة

عرفت الأسرة الجزائرية مشكلات متعددة ومختلفة ترجع لعوامل داخلية متعلقة بثقافة المجتمع الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة للتغيرات الداخلية التي عرفتها البنية المجتمعية الجزائرية بشكل عام نتيجة لتعليم المرأة وعملها وكذلك التغيرات الاخرى التي عرفها الوجود الاجتماعي الجزائري بشكل عام.

كما ان للتغيرات العالمية من تأثيرات للعولمة وما حملته من ثورة تكنولوجية أدت الى ميلاد منظومة قيم غريبة عن ثقافة المجتمع الجزائري وتمجد قيم الفردية والأنانية . كل هذه العوامل كان لها دورا بارزا في توليد وإفراز مشكلات للأسرة الجزائرية التي لن تجد حلا لها إلا من خلال المشرب الإسلامي والرجوع الى الثقافة الأصيلة للمجتمع الجزائري

- المراجع:

حويتي، أحمد (مارس 2004). العنف المدرسي، العنف والمجتمع، أعمال الملتقى الدولي الأول 9-10 مارس2003 -2004، جامعة محمد خيضر بسكرة،

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، على الرابط التالي:(www.cneidffe.gov.dz)

الصديقي، سلوى عثمان (1997). قضايا الأسرة والسكان- من منظور الخدمة الاجتماعية-مصر، المكتب الجامعي الحديث.

الصديقي، سلوى عثمان (2001). قضايا الأسرة والسكان- من منظور الخدمة الاجتماعية- الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

بدران، شبل والبليلاري، حسن (1997). علم الاجتماع التربية المعاصر، مصر، دار المعرفة الجامعية

صارة بن شويخ (2019). الجوانب العملية للتراضي حول الخلع في قانون الأسرة الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04.

صالح، محمد علي (2004). سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. ط4. الأردن. دار المسيرة. M

عبد الحفيظ يحي خوجة، تعنيف المرأة... آثار صحية ونفسية واجتماعية، على الرابط التالي: Aawsat.com

نصر الله، عبد الرحيم (2002) تدني مستوى التحصيل والانجاز العلمي – أسبابه وعلاجه-، دار وائل للنشر، عمان

عماري، نور الدين (جوان 2015). الخلع من رخصة الى حق أصيل للزوجة بين أحكام القضاء وقانون الأسرة الجزائريين، دفاتر السياسة والقانون. جامعة بسكرة

البهي، فؤاد السيد، سعد، عبد الرحمان (1999)، علم النفس الاجتماعي- رؤية معاصرة -، القاهرة، دار الفكر العربي

مجلس حقوق الانسان، تقرير المقررة الخاصة بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، على الرابط التالي: A-HRC-17-26-ADD

بومخلوف، محمد وآخرون.(2008). واقع الأسرة الجزائرية والتحديات

حسن، محمود (1981). الأسرة ومشكلاتها لبنان ، دار النهضة العربية.

حجازي، مصطفى (2000). الصحة النفسية، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي،

عرعور، مليكة.(2009-2010). الأدوار الزواجية في الأسرة االمعاصرة دراسة ميدانية- مدينة باتنة نموذجا- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم إجتماع التنمية. قسم العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

منظمة الصحة العالمية ، 09 أذار/مارس 2021

boutefnouchet,La famille Algerienne,sned,Alger,1985.